

الاستفتاء المطلوب يتم حول عودة الصحراويين من تندوف

الواقع المأساوي لسكان الصحراء يدحض الأطروحات المزعومة للبوليساريو



ظروف مأساوية

تندوف وذلك بالاستناد إلى العديد من المعطيات.

فتوجهات المغرب الدبلوماسية الجديدة في القارة الأفريقية حققت تفوقا على مزاعم البوليساريو والجزائر. كما أن المعركة الجيوسياسية تجري على مستوى تقدم الدول الأفريقية، والتنمية البشرية كعنصر أمام الهجرة والأمن في مواجهة الإرهاب بعيدا عن مفارقة الجزائر التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وسياسية لوضع حد لهذه المحنة من خلال حث الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية على السماح لسكان الصحراويين بالعودة من تندوف بفتح ممر إنساني.

وكانت هيومن رايتس ووتش قد حذرت بالفعل من أن السكان المحتجزين في تندوف لا يتمتعون بحرية الحركة الكاملة ولا يُسمح لهم بمغادرة المخيمات.

وتساءل عبد الواحد ورزازي "هل يمكن للأمم المتحدة أن تفرض بصفة إجراوية استفتاء على عودة رهاشن تندوف؟ يجب إحصاء عدد السكان الموجودين هناك وإجراء استفتاء على عودتهم إلى الوطن".

وتحت الأمم المتحدة على إجراء تعداد حقيقي وجعل المساعدات الإنسانية مشروطة في وقت تتأكد فيه شكوك الاحتيال. وقد أظهرت تقارير المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال وجود عمليات اختلاس ضخمة للمساعدات الممنوحة، وتتهم بروكسل الجزائر مباشرة باختلاس.

ويقول عبد الواحد ورزازي إنه "لا يمكن إنكار أن هذه المعسكرات ولدت مزايا سياسية، حيث تمكنت من التلاعب بالرأي العام اليساري في خضم الحرب الباردة. وأصبحت اليوم أداة للابتزاز السياسي ومصدرا للدخل". مبينا أن "الوليساريو حولت البدو الصحراويين الإصرار إلى محتجزين يطلبون المساعدات، في حين تبقى المقاطعات الجنوبية في المملكة تتمتع بتنمية اقتصادية، وجرى تجهيز المقاطعات بالبنية التحتية الحديثة بفضل مشاركة العامل المغربي الملك محمد السادس مع الصحراويين أنفسهم حيث أن حكام الصحراء ورؤساء البلديات وحكام المقاطعات والأقاليم جميعهم صحراويون. والعديد منهم عائدون بمن فيهم مؤسسو البوليساريو وزعماء سابقون".

ويصرى ورزازي أنه تمت تسوية قضية الصحراء وزالت شكوك سكان 90 ألفا.

وقال عبد الواحد ورزازي إنه "في حين تمتعت البوليساريو بالأموال والأسلحة الروسية التي وجدت تحت تصرفها، كان السكان الصحراويون يعيشون في فقر مدقع منذ أكثر من 45 سنة. ويُمنع عليهم الانخراط في أي نشاط اقتصادي يحسن أوضاعهم، لأن ذلك من شأنه أن يجرّ الأفراد".

وأضاف "يبدو شعار البوليساريو التي تدعي أنها تمثل الصحراويين هو 'كلما كان حال السكان أسوأ، كلما كان ذلك أفضل'، مما يبقي الصحراويين محرومين من أساسيات العيش في منطقة قاحلة، ويواجهون سوء التغذية. ويتفاقم كل هذا مع استمرار قمع المتمردين داخل المخيمات".

وخصصت الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والعديد من مجالس المدن والجمعيات الموالية للصحراويين والمجتمعات في جميع أنحاء إسبانيا مساعدات كبيرة، لكن ظروف الصحراويين لم تتحسن. وتزعم الجزائر وجبهة البوليساريو أن هناك ما بين 150 و170 ألف صحراوي محتجزين، بينما ترفضان إجراء إحصاء سكاني مستقل ونهائي. ولا تتوقع المنظمات المحايدة أن يتجاوز العدد 90 ألفا.

ضحايا البوليساريو الإسبان بـ300، وتقول إن الجناة ما زالوا يتجولون بحرية دون محاكمة.

استفتاء حول عودة الصحراويين

اتهم عبد الواحد ورزازي البوليساريو باختطاف السكان قائلًا "كانت جبهة البوليساريو في أيامها الأولى مهتمة بالجنود الصحراويين المُسرحين من الجيش الإسباني بسبب انتهاكاتهم، وكانت نشطة جدا في اختطاف السكان. حيث سجت أي شاب لم ينضم لجبهة"، مشددا على أن "عائلات المختطفين اضطرت إلى مغادرة منازلها للانضمام إلى الرهاشن في تندوف (...) وفي المناوشات داخل الصحراء المغربية أخذت البوليساريو عائلات صحراوية بأكملها أسرى في المخيمات".

وجسد السكان وفقا لورزازي الورقة الراجعة للحفاظ على الرواية القائلة إن "المغرب بلد مستعمر" حسب قول أنا دي بالاسيو وزيرة الخارجية الإسبانية السابقة لـ"أتالبار" في مارس. وتواجه البوليساريو انتقادات بشأن طريقة تعاطيها مع الواقع المعاش للسكان الصحراويين في تندوف في الوقت الذي تجد فيه الجبهة دعما سخيا بالمال والسلاح.

مع عودة المطالبات بضرورة بدء مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو الانفصالية يطرح متابعون للنزاع بشأن الصحراء المغربية إعادة النظر أولا في مصير السكان الصحراويين المحاصرين في مخيمات تندوف بالجزائر كأولوية، حيث يشدد هؤلاء على أن واقع الصحراويين يدحض كل أطروحات البوليساريو والجزائر الداعمة لها.

الرباط - تُعيد الدعوات المكثفة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو الانفصالية إلى الواجهة التساؤلات حول مشروع مطالب البوليساريو، لاسيما على ضوء ممارسات الجبهة الانفصالية وتحركاتها المثيرة والتي غالبا ما تتصدى لها الرباط.

ويصرى مراقبون أنه ينبغي طرح تلك الممارسات على الطاولة أولا وفي مقدمتها الظروف التي يربح تحت وطأتها السكان الصحراويون في مخيمات تندوف بالجزائر.

وقال المحلل السياسي عبد الواحد ورزازي إن "السكان الصحراويين المحاصرين في مخيمات لحمادة الجزائرية جنوب تندوف يجسدون مأساة إنسانية، حيث استُخدم السرد السياسي والدعائي الذي يبوه لصالح الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة الكاملة للمغرب". وتابع ورزازي في مقال له بمجلة "أتالبار" الإسبانية أنه "بالمثل، فإن المشروع الشيوعي الوطني للبوليساريو الذي تم تخفيفه في البرنامج الجزائري التوسعي والمناهض للرأسمالية والملكية وخاصة المناهض للمغرب، قد تلاشى دون أي عواقب، مما أبقى السكان المحتجزين في تندوف ضحية لجبهة البوليساريو التي ترسم خططها الخاصة، وهي غريسة عن مصالح الصحراويين الذين تدعي أنها تمثلهم من خلال الجزائر".

عبد الواحد ورزازي يرى أن السكان الصحراويين في مخيمات لحمادة الجزائرية جنوب تندوف يجسدون مأساة إنسانية

وأوضح "تشنتت العديد من مجموعات التحرير الصحراوية منها حركة تحرير الصحراء (1968)، الحركة الثورية للرجال الزرق المعروفة اختصارا بـ"الموريهوب" (1969)، حزب الاتحاد الوطني الصحراوي المعروف اختصارا بيونس (1974) وجبهة التحرير والوحدة (1975)، وقد تشكلت جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) في المغرب على يد طلاب يساريين مغاربة في الغالب". وكانت كل هذه المجموعات قد انضمت إلى المغرب باستثناء جبهة

أردوغان «المستبد» في مرمى انتقادات المسؤولين الأوروبيين

بأن المرحلة المقبلة ستشهد تغيرا في تعامل باقي القادة الأوروبيين مع الرئيس التركي لاسيما أن أجداته لا تزال تثير حفيظة فرنسا التي لطالما هاجم رئيسها إيمانويل ماكرون أردوغان.



جان أسيلبورن
الرئيس التركي
أردوغان يتجه نحو
الاستبداد

وتزيد هذه الانتقادات من الضغوط المكثفة على أردوغان الذي يواجه انتقادات لاذعة من قبل منظمات أممية ودولية بسبب الواقع الحقوقي في تركيا، علاوة على أنها تهدد انضمام أنقرة إلى التكتل الأوروبي.

وفي نهاية مارس الماضي وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش انتقادات لاذعة إلى أردوغان متهمه إياه بتفكيك منظومة حقوق الإنسان في تركيا قائلة إنه "اعتدى بذلك على الحقوق المدنية". وقالت المنظمة في بيان صحفي إنه خلال 18 عاما قضاها أردوغان في السلطة اتخذ إجراءات على نطاق غير مسبق آخرها كان يستهدف "تقويض سيادة القانون واستهداف المنتقدين والمعارضين السياسيين".

وكتب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو على تويتر بعد استدعاء وزارته للسفير الإيطالي لدى أنقرة "ندين بشدة التعليقات الشعبوية غير المقبولة والمهينة وغير المنطقية التي أدلى بها رئيس الوزراء الإيطالي المعين دراغي".

وقال دراغي الذي يُنظر إليه في إيطاليا على أنه رئيس الوزراء المُنقذ خلال مؤتمر صحفي في روما ردا على سؤال عن سلوك أردوغان حيال ما حدث لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين التي تركت من دون مقعد للحظات خلال اجتماع معه "شعرت بغضب كبير حيال الإذلال الذي تعرضت له رئيسة المفوضية من جانب هؤلاء ولنسبهم كما هم: الدكتاتوريون".

وكان الشريط المصور لهذا الحادث البروتوكولي خلال اجتماع فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال مع الرئيس التركي في أنقرة قد أثار صدمة العديد من النواب الأوروبيين والمسؤولين الكبار في التكتل. وأضاف دراغي "لا أؤيد أبدا سلوك الرئيس التركي إزاء رئيسة المفوضية"، لكنه اعتبر أنه يبقى ضمن فئة من المسؤولين الذين "ينبغي التنسيق معهم" رغم الخلافات السياسية. ويعد دراغي أول قائد أوروبي ينعث أردوغان بالدكتاتور ما يوحي

جميع الأتراك مثل أردوغان أو يقبلون سياساته".

وتأتي هذه التصريحات اللافتة في وقت هاجم فيه رئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي الخميس أردوغان واصفا إياه بـ"الدكتاتور" وذلك ردا على سؤال تناول الحادث البروتوكولي مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي في أنقرة.

ونسدت تركيا الخميس بتصريحات رئيس الوزراء الإيطالي التي وصفها بـ"المهينة" في حق أردوغان.

الجمركي واستئناف الحوار رفيع المستوى الذي تم تعليقه في العام 2019 حول مواضيع معينة مثل الأمن البيئية والصحة وبعض تسهيلات منح التاشيرات للمواطنين الأتراك. ولكن إذا لم يغير أردوغان توجهاته "لا يمكن للاتحاد الأوروبي قبول التقارب" مع تركيا وفق جان أسيلبورن.

ولكن المسؤول الأوروبي يبنه في الآن نفسه من القطيعة مع أنقرة، إذ "يجب ألا نقطع الجسور مع تركيا، لا يفكر

2005 مؤكدا أن العديد من نظرائه الأوروبيين يشاركونه التقويم نفسه. ويرى في هذا الصدد أن النظام "ينتهدك الحقوق الأساسية ويقضي سياسيا على الأكراد وكل من لا يفكرون مثله، ويحرم المرأة من حماية اتفاقية إسطنبول التي صادق عليها البرلمان التركي عام 2011".

ويتابع "يقودني تطور تركيا إلى الدعوة للحذر. في هذا الوقت يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يرتكب الخطأ السياسي في الحديث عن الاتحاد الجمركي والتاشيرات".

ويقدر وزير خارجية لوكسمبورغ أن "أردوغان يجتاح الاتحادي الأوروبي واقتصاده لبقى قويا". وبالنسبة إليه "لا يمكننا أن نمنح رجال الأعمال الأتراك تاشيرات للمجيء والقيام بأعمال تجارية في الاتحاد الأوروبي وقبول العنف ضد المرأة. ستكون تلك إشارة كارثية".



تصرفاته تراكم غضب قادة أوروبا منه

بروكسل - صعد العديد من المسؤولين الأوروبيين من لهجتهم تجاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على خلفية استفزازاته وممارساته الداخلية حيث بات الرجل استبداديا بشكل لفت أنظار القادة الأوروبيين.

واعتبر وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن الجمعة أنه لا يجب على الاتحاد الأوروبي الالتزام بتحديث للاتحاد الجمركي ونظام منح التاشيرات للأتراك إذا استمر الرئيس رجب طيب أردوغان في "انحرافه الاستبدادي".

وقال في حوار مع فرانس برس إن "الاتجاه الذي اتخذته تركيا مقلق للغاية". فالرئيس أردوغان يتجه نحو الاستبداد وليس مستعدا لتطبيع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وتأتي هذه التصريحات غداة وصف رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي الرئيس التركي بأنه "دكتاتور".

وعلق جان أسيلبورن على ذلك بأنه "يجب الانتباه إلى العبارات" المستعملة، وفضل وصف أردوغان بـ"المستبد".

ويشغل أسيلبورن منصب وزير الخارجية منذ 2004، ويرسم المسؤول المعروف بصراحته صورة قائمة للنهج الذي اتخذته تركيا منذ بدء مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام